المحور الثاني: السلطات الثلاث

المبحث الأول: السلطة التنفيذية:

تعتبر السلطة التنفيذية القاعدة السياسية الأساسية للدولة ويمثلها رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء، فهي مسؤولة عن تنفيذ القوانين التي تحكم الأمة.

وتتنوع السلطة التنفيذية في هيكلتها بين النظم الجمهورية والملكية، والنظم الديمقراطية والاستبدادي، ويمثلها رئيس الدولة أو رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو الحكومة.

تتمثل أهم مسؤوليات السلطة التنفيذية في ضمان تقديم الخدمة العمومية اليومية للمواطنين والسكان عبر القوانين واللوائح وتديرها الحكومة، والقاعدة العامة أن أجهزتها يرتبط وجودها بعهدة قابلة للتמיד وفقاً للدستور القائم وحسب نوع الديمقراطية في النظام السياسي أي ديمقراطية مباشرة أو غير مباشرة، حيث نجد في بعض الدول يقود السلطة التنفيذية رئيس الدولة أو رئيس الجمهورية منتخب بشكل مباشر من طرف الشعب ولمدة محددة وقد نجد رئيس حكومة يقود السلطة التنفيذية ترتبط عهدته مع الطاقم الحكومي مع العهدة البرلمانية.

تعريف الحكومة:

يستخدم هذا الاصطلاح للتعبير عن عدة معاني مختلفة، حيث يطلق على الحكومة "نظام الحكم" أي أعمال السلطة العامة وممارستها، وتكون أساساً لقيام الدولة بوظيفتها في المحافظة على سلامتها الداخلية والخارجية وحفظ النظام وتحقيق العدالة بين الناس. وقد تعني الحكومة كذلك مجموع الهيئات الحاكمة أو المسيرة للدولة أي السلطات العامة في الدولة، وقد يطلق معنى الحكومة على معناها الضيق على السلطة التنفيذية وحدها أي السلطة التي تقوم بتنفيذ القوانين وإدارة المرافق العامة وهذا المعنى شائع الاستعمال، كما أن الحكومة قد تستعمل في بعض الأحيان للدلالة على الوزارة خاصة في الدول التي تأخذ بالنظام البرلماني ويقصد برئيس الحكومة في النظام البرلماني رئيس الوزراء، وهذا المدلول الأخير لمفهوم الحكومة هو الذي ورد في المادة 153 من دستور عام 1971 المصري حيث تقرر بأن الحكومة هي: "الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، وتتكون من رئيس مجلس الوزراء ونواب الوزراء ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الحكومة".

المطلب الأول: تقسيم أنظمة الحكم من حيث رئاسة الدولة) نظام ملكي ونظام جمهوري)

يعتمد هذا التقسيم على كيفية تولي رئيس الدولة لمقاليد السلطة فيها، فإن كان طريق الوصول إلى السلطة هو الانتخاب اعتبر نظام الحكم في الدولة نظاماً جمهورياً، وإن كان الطريق هو الوراثة اعتبر نظاماً ملكياً، ويحدد الدستور الشروط الأساسية التي يجب أن تتوافر فيمن يتولى مهمة الحكم والأسلوب الذي يجب إتباعه لتولي هذا المنصب السياسي.

الفرع الأول: النظام الملكي

تتعدّد أشكال وأوجه أنظمة الحكم في العالم، فمنها ما هو ملكيّ، وأميريّ، أو سلطانيّ، وإمبراطوريّ، ومنها ما هو جمهوريّ يقوم على إرادة الشعب واختيارهم ومشاركتهم في صنع القرار وتحديد المصير، وعليه سنتحدث عن الملكية المطلقة والملكية الدستورية.

أولاً: الملكية المطلقة:

في هذه الحالة يستحوذ الملك على جميع السلطات في الدولة فيصدر القوانين ويفسرها ويقوم بتنفيذها، وللملكية المطلقة أمثلة ضاربة في التاريخ مثل الملكية الفرنسية في عهد لويس الرابع عشر الذي أعلن أن الدولة هي أنا ويرى الفيلسوف هوبز أن النظام الملكي المطلق هو أفضل أنظمة الحكم -في وقته على كل حال- ويعلل: مصالح الملك الشخصية مرتبطة بمصالح الرعايا. حرية الملك واسعة في الاستشارة فهو يستشير من يشاء من أصحاب الرأي. الملك لا يمكن أن يتعارض مع نفسه، ومن أمثلة هذا النوع المملكة العربية السعودية.

ثانياً: الملكية الدستورية:

هي نظام سياسي يتمتع فيه الملك على سلطات يحددها دستور، وهو عكس نظام الملكية المطلقة، فالنظام الملكي الدستوري هو شكل من أشكال الحكم المنشأ بموجب النظام الدستوري الذي يقر انتخاب أو وراثية الملك بوصفه رئيساً للدولة، بدلاً من الملكية المطلقة، حيث العاهل ليس ملزماً بموجب الدستور وهو المصدر الوحيد للسلطة السياسية، مثالها المملكة المتحدة وهي ملكية دستورية، على الرغم من أن ليس لديها دستور مكتوب فعلي. عمل الحكومة وسريان القانون في إطار نظام ملكي دستوري هو عادة مختلف تماماً عن ذلك في ملكية مطلقة.

معظم الملكيات الدستورية تتخذ شكلاً برلمانياً، مثل المملكة المتحدة وكندا، حيث العاهل يمكن اعتباره رئيس الدولة ولكن رئيس الوزراء يستمد القوة بشكل مباشر أو غير مباشر من الانتخابات.

أما في الدول العربية فمثال ذلك، الأردن والمغرب، وعلى الرغم من أن هذه الدول تعتبر ملكيات دستورية إلا أنها تختلف في نظمها الملكية وكيفية تداول السلطة.

فإن كان الذي يحكم هو الملك، فالدستور يحدد الشروط التي يجب أن تتوافر في شخص ما حتى يكون ملكاً وهو يتضمن في هذه الحالة نظاماً لولاية العهد، وإذا كان الذي يحكم هو الرئيس، يحدد الدستور الشروط المتوفرة فيه شخصه لكي يتولى هذا المنصب وأسلوب ترشيحه وانتخابه، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يمتد إلى تحديد كيفية ممارسته للسلطة.

المطلب الثاني: النظام الجمهوري

الجمهورية كلمة لاتينية الأصل تتكون من مقطعين "Re" وتعني «شيء» و"public" تعني «عام» فيصبح معناها «الشيء العام»، أي إنها أسلوب الحكم الذي يقوم على مشاركة المواطنين، والجمهورية نظام من أنظمة الحكم الأنموذج للديمقراطية، إذ يقوم على مبدأ سيادة الشعب وحرية في اختيار حكامه، ومشاركته الواسعة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

يعرف النظام الجمهوري بأن رئيس الجمهورية ينتخب في أوقات دورية محددة في الدستور، ويعني نظام الحكم الذي يقوم على مبدأ سيادة أبناء الدولة الواحدة ومشاركتهم في اختيار من يحكمهم الذي يحدّد الدستور مهام عمله، ويحقّ

للمواطنين المشاركة في كافة مجالات الحياة السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والدولية، حيث لا يستطيع الحكام أخذ قرارات بمعزل عن الرجوع إلى رأي الشعب عن طريق الانتخاب والتصويت وإبداء الآراء، ويتمّ استفتاء الشعب كذلك في القضايا والشؤون الهامة بحيث تكون نتيجة التصويت ملزمة للرئيس على تنفيذها اعتباراً من تاريخ إعلان نتائج الاستفتاء، ويشترط رضی الشعب عن أداء الحاكم لضمان استمراره في السلطة، كما يحدّد فترة حكمه، ويشترط أن يحمل جنسيّة الجمهوريّة التي يحكمها ولا يحمل جنسيّة سواها⁽¹⁾، ويتم انتخاب رئيس الجمهوريّة بطرق دستورية مختلفة.

1/ يمكن أن يتم انتخابه بالاقتراع الشعبي المباشر أو غير المباشر عن طريق هيئة من المندوبين.

2/ يتم انتخاب رئيس الجمهوريّة من الهيئة التشريعيّة «البرلمان أو مجلس الأمة، الجمعية الوطنية..

3/ يتم انتخاب رئيس الجمهوريّة على أساس يجمع بين النظامين السابقين، **مجلس الأمة، البرلمان** يُرشح رئيس الجمهوريّة بناءً على اقتراح ثلث أعضائه على الأقل.

4/ يتم انتخاب رئيس الجمهوريّة بالاقتراع الشعبي المباشر وبطريق غير مباشر عن طريق هيئة من المندوبين في آن معاً، ومثاله الولايات المتحدة الأمريكية، إذ لا بد للمرشح أن يحصل على أصوات الناخبين أولاً ثم أصوات ما يعرف بالمجمع الانتخابي فيما بعد في نظام يجمع بين الأسلوبين التصويتى المباشر وغير المباشر معاً.

5/ رئاسة الجمهوريّة إما أن تكون فردية، أي أن يكون على رأس الدولة شخص واحد، وهو أكثر الأنواع شيوعاً اليوم، أو جماعية أي يكون على رأس الدولة مجلس مؤلف من عدة أشخاص مثل المجلس الفيدرالي السويسري.
وللنظام الجمهوري أشكال مختلفة: جمهوريّة دستورية وجمهوريّة برلمانية وجمهوريّة اشتراكية وجمهوريّة رأسمالية.

المطلب الثاني: تقسيم أنظمة الحكم من حيث مشاركة الشعب

من حيث مشاركة الشعب تقسم أنظمة الحكم الى أنظمة دكتاتورية وأنظمة ديمقراطية، (ديمقراطية مباشرة، ديمقراطية برلمانية، ديمقراطية شبه مباشرة.

الفرع الأول: النظام الدكتاتوري:

الدكتاتورية باللاتينية Dictatura : هي شكل من أشكال الحكم المطلق حيث تكون سلطات الحكم محصورة في شخص واحد كالملكية أو مجموعة معينة كحزب سياسي أو دكتاتورية عسكرية.

كلمة دكتاتورية مشتقة من الفعل لاتينية dictātus "ديكتاتوس" بمعنى يُملي أو يفرض أو يأمر. وللدكتاتورية أنواع حسب درجة القسوة فالأنظمة ذات المجتمعات المغلقة التي لا تسمح لأي أحزاب سياسية ولا أي نوع من المعارضة وتعمل جاهدة لتنظيم كل مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية وتضع معايير للأخلاق وفق توجهات الحزب أو الفرد الحاكم تسمى أنظمة شمولية مثل ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي والفاشية ويمكن اعتبارها نسخة متطرفة من السلطوية حيث أن الأنظمة السلطوية لا تتحكم في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للبلد من الناحية النظرية على الأقل الأنظمة السلطوية بشكل أدق هي الأنظمة التي لا تحكم وفق أيولوجية سياسية محددة ودرجة الفساد فيها أعلى من تلك الشمولية.

أما عن النظم الديمقراطية فتوجد ثلاث صور لممارستها:

الفرع الثاني: الديمقراطية المباشرة:

وهي حكم الشعب نفسه بنفسه أو ممارسة سلطاته مباشرة دون ممثلين عنه، حيث يجتمع المواطنون فيما بينهم في شكل مؤتمر للتصويت على مشروعات القوانين و تعيين القضاة والموظفين و تصريف الشؤون العامة، وكان هذا النوع من الديمقراطية مطبقاً في المدن الإغريقية القديمة مثل دولة مدينة أثينا، ورغم أن هذا النوع من الديمقراطية يحقق السيادة الكاملة للشعب إلا أنه من الصعب تطبيقها في الوقت الحاضر خاصة بعد توسع الدول من حيث الكثافة السكانية والمساحة. و يقتصر تطبيقها في الوقت الحاضر في ثلاث مقاطعات) كانتونات) سويسرية لقلّة سكانها وبساطة مشاكلها،

إن هذا النظام لا يمكن تطبيقه إلا في جماعات صغيرة محدودة العدد، ولعل هذا ما يفسر لنا أن جون جاك روسو، السويسري الأصل، هو الذي دافع بحرارة عن الديمقراطية في كتاب العقد الاجتماعي.

الفرع الثالث: الديمقراطية شبه المباشرة:

هذا النوع من الديمقراطية يعني مشاركة الشعب في ممارسة السلطة وبناءها بجانب الهيئة النيابية المنتخبة وتضع بين الشعب وسائل يستطيع بها ممارسة بعض سلطات الحكم ومراقبة من يمثلونه، وهكذا يلعب الشعب من جديد دوراً إيجابياً في ظل الديمقراطية شبه المباشرة، ويلعب الشعب هذا الدور عن طريق أربع وسائل هي:

2/ الاعتراض الشعبي:

يسمح الاعتراض للشعب بالتدخل بصورة مختلفة في عملية التشريع إذ تظل عملية التشريع من اختصاص البرلمان، ولكن القانون لا يطبق إلا بعد انقضاء فترة معينة وعدم اعتراض غالبية أفراد الشعب على القانون، وفي حالة تصويت الشعب في الاستفتاء ضد أي قانون فإنه يعتبر كأن لم يكن.

الاستفتاء:

يعتبر مفهوم الاستفتاء في العصر الحديث أوسع من قبل بحيث أصبح يشمل أنواع عدة أهمها الاستفتاء التشريعي على قانون معين، والاستفتاء الدستوري أي الاستفتاء على نصوص دستور كله أو جزء منه، وقد يكون تشريعياً لأخذ رأي الشعب في أحد القوانين العادية، وقد يكون سياسياً وهو الاستفتاء على مسألة من المسائل السياسية.

وقد يوجب الدستور إجراء الاستفتاء وفي هذه الحالة يعتبر الاستفتاء إجبارياً، بينما يكون الاستفتاء اختيارياً إذا ترك الدستور حق إجراء الاستفتاء للسلطة التقديرية للبرلمان أو لرئيس الدولة.

1/ الاقتراح الشعبي:

يعتبر الاقتراح الشعبي وسيلة للشعب للمبادرة إلى اقتراح مشروعات قوانين قد يراها ضرورية أو ملائمة، فإذا طلب عدد محدد نسبياً من المواطنين عرض مشروع قانون على البرلمان فإن عليه أن يدرس الاقتراح ويصوت عليه.

2/ العزل أو الحل الشعبي:

يضع العزل الشعبي حداً لمسؤولية شخص أو هيئة قبل انتهاء مدة ولايته.

- العزل الفردي: يمكن العزل الفردي الناخبين من عزل النائب أو المسؤول المنتخب قبل انتهاء مدة ولايته. ويمنح حق اقتراح العزل لعدد معين من هيئة الناخبين، ويشترط النص عليه في الدستور. فإذا صوتت أغلبية الشعب ضد النائب أو المسؤول، يتعين على هذا الأخير الانسحاب وتجرى انتخابات جديدة لاختيار خلف له. أما إذا صوتت أغلبية الناخبين لصالحه فإنه يعتبر منتخباً لمدة جديدة.

- العزل الجماعي: هنا أيضاً يكون حق المبادرة بطلب عزل مجلس منتخب لعدد محدد من الناخبين المختصين. ويجري بعد ذلك تصويت على الاقتراح بعزل المجلس أي حله، فإذا توافرت الأغلبية المنصوص عليها في الدستور أو القانون لحل المجلس تنتهي مدة ولايته، مثل حل البرلمان وحل المجلس الشعبي البلدي.

الفرع الرابع الديمقراطي البرلمانية:

في هذا النظام يقوم الشعب باختيار ممثليه الذين ينوبون عنه، ويقتصر دور الشعب على عملية انتخاب نوابه، ولكن هذه العملية لا تجعل النائب خاضعاً للشعب، وإنما يتمتع باستقلال يكفله القانون، وبمجرد أن يقوم الشعب بانتخاب النواب ينتهي دوره، وهكذا نجد هذه الصورة من صور الديمقراطية على عكس الديمقراطية المباشرة، فبينما تستغني الديمقراطية المباشرة عن المجالس البرلمانية، تقصر الديمقراطية البرلمانية دور الشعب على مجرد اختيار النواب.

وقد نشأ النظام الديمقراطي النيابي في إنجلترا أولاً وهي بلد التقاليد النيابية البرلمانية وقد مرت عدة قرون من التطور قبل أن يتكامل وتستقر أركانه وخصائصه وجاءت نشأة النظام النيابي تحت تأثير وضغط الظروف السياسية والاجتماعية والمالية.

ومن ضمن مبررات وجود هذا النظام لا يستطيع الشعب ممارسة السيادة بطريقة مباشرة لأنه لا يتصور في دولة يجري تعداد سكانها بالملايين أن يجتمع الشعب ليصدر قرارات في المسائل الحكومية وبالتالي جاءت هذه الفكرة، علاوة عن ذلك مستوى ثقافة الشعب من الناحية السياسية لا يؤهله لمناقشة المسائل العامة والتصدي للمشاكل السياسية.

المبحث الثاني: السلطة التشريعية (البرلمان):

السلطة التشريعية هي المسؤولة عن اقتراح أو مناقشة أو دراسة أو التصويت أو الموافقة أو رفض مبادرات القوانين أو القوانين المحمية في الدستور السياسي لكل بلد، بالإضافة إلى ذلك لها دور مراقبة لأداء الحكومة.

لقد نشأ البرلمان الذي يتحقق من السلطة التشريعية، خلال العصور الوسطى كمجلس للولاية وله السلطة الرئيسية للتصريح من ملك أو الإمبراطور للبلاد مقابل امتيازات معينة لصالح النبلاء ورجال الدين، حتى القرن التاسع عشر عندما تصبح أداة لتمثيل الإرادة الشعبية، ويتم التعبير عن التجارب الأولى لتقسيم السلطة الاتحادية العليا إلى السلطة التنفيذية والتشريعية والفيدرالية، بناءً على أفكار، تضع كل دولة توجهاتها وتشريعاتها الخاصة حول السلطة التشريعية ووظائفها

السلطة التشريعية هي السلطة المسؤولة عن إنشاء أو تعديل إطار من التصرفات والقوانين والمراسيم التي تنظم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد، بشكل عام في الأنظمة الديمقراطية يمارسها ممثلون منتخبون للشعب في صناديق الاقتراع.

السلطة التشريعية هي واحدة من السلطات الثلاث للدولة، ويمثل السلطة التشريعية رئيس المؤتمر أو البرلمان وهي مسؤولة عن صياغة القوانين والمشروعات لصالح مجتمع البلد، تعتمد الطريقة التي تتألف منها السلطة التشريعية على الهيكل السياسي للبلاد وتعتمد السلطة التشريعية عمومًا على برلمان ومجلس الشعب. يتم تشكيل السلطة التشريعية غالبًا من قبل غرفتين: المجلس الشعبي الوطني ممثلًا للشعب مباشرة) **عهدته** خمس 5 سنوات) ، وأعضاء مجلس الأمة أو مجلس الشيوخ ممثلًا عن الأمة) **عهدته** ست 6 سنوات ويجدد لنصف أعضائه كل ثلاث سنوات).

أهمية السلطة التشريعية

يعتمد الحكم في الدولة على ثلاث: وضع القوانين التي تنظم عمل المجتمع، وإدارة تلك المعايير وتحديد تطوير السياسات العامة، ويسمح ذلك بتقسيم الدولة إلى ثلاث سلطات كبيرة تمارسها مؤسسات مختلفة: السلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، والسلطة التشريعية.

تكمن السلطة التشريعية في القدرة على تطوير وتعديل القوانين، وبهذه الطريقة تكون المؤسسة) **النظام** الديمقراطي وهو البرلمان أو مجلس الشيوخ) **مسؤولة** عن تنظيم حقوق ومسؤوليات المواطنين، وفقًا لأحكام الدستور. أعضاء البرلمان بغرفتيه هم المسؤولون عن اقتراح قوانين جديدة وتعديل القوانين القائمة، تضع كل دولة توجهاتها وتشريعاتها الخاصة بالسلطة التشريعية.

وتتمثل مهمة كلا المجلسين في الاضطلاع بالموافقة على الميزانيات العامة للدولة وممارسة المسؤولية التشريعية في سن القوانين والمصادقة عليها والرقابة على أعمال الحكومة.

وفي الجزائر اعتمد المشرع على التشريع المكتوب بشكل أساسي تماشيا مع النظام اللاتيني ثم الإحالة على مبادئ الشريعة الإسلامية والعرف وقواعد العدالة في مواضيع عدة، ولم تستقر الهياكل التشريعية في الجزائر، بل مرت بمراحل عدة بدءا من المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى المجلس الوطني في دستور 1963 ثم المجلس الشعبي الوطني.

وتتشكل السلطة التشريعية من غرفتين المجلس الشعبي الوطني يتم انتخابهم مباشرة كل خمس سنوات، ومجلس الأمة يتم انتخاب ثلثين منهم من طرف أعضاء المجالس المحلية، والثلث الآخرينهم رئيس الجمهورية.

تعريف السلطة التشريعية: هي تلك الهيئة التي لها حق إصدار القوانين العامة الملزمة التي تحكم تصرفات الناس داخل كيان الدولة فهي تعبر عن الإرادة الشعبية وتمارس السيادة باسمه، حيث تنص المادة 114 من الدستور الجزائري المعدل في 2020 على أنه: يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين هما المجلس الوطني ومجلس الأمة، إضافة لذلك له صلاحية الرقابة على أعمال الحكومة استنادا لنص المادة 115 وسنشرح ذلك وفقا لما يلي:
لقد أعطى المشرع للسلطة التشريعية العديد من الوسائل للمراقبة، أهمها حق السؤال، أو المسؤولية الوزارية، إلى جانب وسائل أخرى متعددة، كحق طرح موضوع عام للمناقشة، وحق إجراء التحقيق، إلى جانب حق الاستجواب.

المطلب الأول: حق السؤال

تعد الأسئلة وسيلة إعلامية ورقابية للنواب، حول تصرفات الحكومة، وهي على حد تعريف الفقيه بيردو - Burdeau " ذلك التصرف الذي بموجبه يطلب نائب من وزير توضيحات حول نقطة معينة."

تنقسم الأسئلة إلى شفوية وأخرى مكتوبة، فقد جاء في المادة 158 من الدستور: " يمكن لأعضاء البرلمان أن يوجهوا أي سؤال شفوي أو كتابي إلى أي عضو في الحكومة، ويكون الجواب عن السؤال الكتابي كتابيا، خلال أجل أقصاه ثلاثون يوما، وتتم الإجابة عن الأسئلة الشفوية في جلسات المجلس، إذا رأت أي من الغرفتين أن جواب عضو الحكومة شفويا كان أو كتابيا يبرر إجراء مناقشة، تجري المناقشة حسب الشروط التي ينص عليها النظام

الداخلي للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، محاضر تنشر الأسئلة والأجوبة طبقا للشروط التي يخضع لها نشر مناقشات البرلمان."

الفرع الأول: الأسئلة الشفوية

حول الدستور للنواب طرح أسئلة شفوية على أي عضو من الحكومة، تكون الإجابة عنها في جلسات المجلس بعد أن تبلغ من قبل النائب إلى مكتب المجلس الذي يحدد في اجتماعه الأسبوعي الجلسة المخصصة لطرح الأسئلة الشفوية وعددها، ويمكن أن يتبع السؤال الشفوي بمناقشة بناء على اقتراح من نائب أو أكثر بموافقة المجلس، وهو ما يمكن أن يفرضي إلى تشكيل لجنة تحقيق.

والجدير بالذكر أن السؤال الشفوي يعتبر أداة رقابية جديدة في دستور 1989، بالمقارنة مع دستور 1976 الذي اقتصر على السؤال الكتابي دون أن يترتب عن عدم الإجابة عنه أو عدم اقتناع السائل بالإجابة أي جزء. الفرع الثاني: الأسئلة المكتوبة: توجه الأسئلة المكتوبة من قبل أي ممثل عن الشعب إلى أي عضو في الحكومة، وتقدم إلى رئيس المجلس الذي يبلغها للحكومة فوراً، وتسجل في الجداول الخاصة بحسب ترتيب إيداعها بهدف معرفة تاريخ إرسالها، حيث تلتزم الحكومة بالإجابة كتابياً عن السؤال في ظرف 30 يوماً تودع لدى مكتب المجلس. وإذا لم تجب الحكومة عن السؤال في الأجل المحدد تحول إلى شفوي، غير أن ذلك لا يمنع من إمكانية اقتراح نائب أو أكثر وموافقة المجلس الشعبي الوطني. ولئن كانت الأسئلة الشفوية مستحدثة في دستور 1989، وأن الأسئلة المكتوبة اعتمدت في دستور 1979، إلا أن ما يسترعي الانتباه هو الاختلاف الكبير من حيث آثار الأسئلة المكتوبة والشفوية، حيث يحق للنائب فتح مناقشة حول مواضيع الأسئلة وما يترتب عن ذلك من آثار سياسية على الحكومة.

المطلب الثاني: حق طرح موضوع عام للمناقشة

نجد ذلك بالرجوع إلى بعض الدساتير العربية، يلاحظ فيها تنصيب لهذا الحق صراحة، ومنها دستور اليمن الشمالي-سابقاً-يقرر في المادة 64 على أنه: "يجوز بناء على طلب ثلاثين عضواً طرح موضوع عام على مجلس الشورى لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي فيه". أما دستور جمهورية مصر العربية يقر في المادة 129 على أنه: "يجوز لعشرين عضواً على الأقل، من أعضاء مجلس الشعب، أن يطلبوا طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الوزراء بشأنه.

المطلب الثالث: حق إجراء التحقيق

يقصد بهذا الحق لجوء السلطة التشريعية للاستقصاء والبحث، مباشرة دون اقتناع بالحقائق والبيانات المقدمة من طرف أعضاء وأجهزة الحكومة لدخول ريب أو شك. كما قد يكون هذا التحقيق وسيلة للكشف عن فساد بعض الإدارات أو الشخصيات، وغالباً ما تكون نتائج هذه اللجنة ذات أثر كبير، هذا لا يعني أن تتعدى اللجنة صلاحياتها، كالطعن على الأحكام القضائية النهائية مثلاً. وقد يجري التحقيق سواء من طرف البرلمان بكامل هيئته، أو يعهد التحقيق لإحدى لجان غرفتا البرلمان. وجرى التقليد البريطاني على تشكيل لجان قضائية أو شبه قضائية.

ومن الوسائل الممكن استعمالها للكشف عن الحقيقة، استدعاء بعض الشهود والسماع لأقوالهم، واللجوء إلى الخبراء للقيام ببعض الأعمال الفنية، وفي المقابل لا يجوز للجنة إجبار بعض الشهود من المواطنين للحضور والإدلاء بشهادتهم إلا إذا وجد نص قانوني يبيح ذلك، وقد تنتهي اللجنة بإصدار تقرير عادي ورفعها للمجلس للتصويت عليه، مما يؤدي على طرح الثقة أو الاستجواب، أو طرح الأسئلة لبعض أعضاء الحكومة.

وقد نصت المادة 159 من الدستور المعدل في 2020 على أنه: "يمكن لكل غرفة من البرلمان، في إطار اختصاصاتها، أن تنشئ في أي وقت لجان تحقيق في قضايا ذات مصلحة عامة". وهنا يجب التفرقة بين اللجنة الدائمة الخاصة والتنسيقية منها. فقد عرفت الجزائر نشوء العديد من اللجان، كاللجنة البرلمانية الخاصة بالغرفة التجارية، أو لجنة التحقيق المتعلقة بقضية الستة والعشرين مليار دولار. إلا أن هذه اللجان ونظراً لانغماس

العديد من الشخصيات السياسية فيها، كانت وسيلة لتبويض نظام الحكم آنذاك، كما أنها كانت رهينة الإرادات السياسية، أو بعبارة أخرى كانت لجان صورية.

ومن الدساتير العربية التي نصت على هذا الحق صراحة، الدستور السوري في مادته 73 التي تنص على أنه: "للمجلس أن يؤلف لجان مؤقتة من بين أعضائه لجمع المعلومات وتقصي الحقائق في المواضيع التي تتعلق بممارسة اختصاصاته". بينما الدستور السوداني، وهو الدستور العربي الوحيد الذي يشترط الموافقة المسبقة لرئيس الجمهورية في إنشاء لجان التحقيق، فتقر المادة 153 منه على أنه: "يجوز لمجلس الشعب بموافقة رئيس الجمهورية- أن يكلف أية لجنة من أعضائه بأن تحقق في أية مسألة ضمن مسؤولية السلطة التنفيذية، وبأن ترفع تقريراً بذلك إلى المجلس وتنظم لائحة الإجراءات التي تتبع في مثل تلك الحالات". وأخيراً عدم التنصيص على هذا الحق لا يعني حرمان المجلس منه، ولكن وجود نص من شأنه ييسر ويؤكد عمل هذه اللجان.

المطلب الرابع: حق الاستجواب

يعتبر الاستجواب وسيلة دستورية في النظام الجزائري يستطيع بموجبها النواب طلب توضيحات حول إحدى قضايا الساعة، وهو عبارة عن استفسار مشوب باتهام، ومن خلال نص المادة 160 من الدستور يتبين لنا بأنه خول للأعضاء البرلمان وسيلة تمكنهم من مراقبة الحكومة، حول كل قضايا الساعة التي تهم البلاد، وهي أداة تسمح لهم بالتأثير على تصرفات الحكومة بحيث تكون مجبرة على مراعاة موقف النواب عن كل تصرف تقوم به، خاصة وأن النص عام لا يضع أي قيد على النواب سوى أن يكون في إحدى قضايا الساعة. ويكون الجواب خلال أجل أقصاه ثلاثون 30 يوماً.

المطلب الخامس: سحب الثقة (ملتمس الرقابة)

يعتبر من أخطر الخيارات لدى السلطة التشريعية، وبالتالي تحاول جميع الدول ضبط هذا الإجراء، ويمكن إجمالها على النحو التالي:

1/ من حيث من له حق طرح موضوع القرار، فإن كان الاستجواب من حق كل عضو من أعضاء المجلس دون اشتراط بعض القيود، فإن ملتمس الرقابة في الجزائر مثلاً يشترط فيه توقيع هذا الملتمس سبع النواب (7/1) على الأقل وفقاً لنص المادة 2/161 من الدستور، كما أن هذا الإجراء مرتبط بمناقشة بيان السياسة العامة.

2/ يحاط القرار الصادر بمنح الثقة أو حجبها بضمانات خاصة، إذا صادق المجلس الشعبي الوطني بأغلبية ثلثي النواب على ملتمس الرقابة حسب المادة 162 من الدستور، وفي هذه الحالة يقدم الوزير الأول أو رئيس الحكومة استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية.

3/ إلى جانب هذه الضمانات، تعمل بعض الدول على منع الوزراء- أعضاء المجالس البرلمانية- من التصويت على قرار الثقة، فمثلاً الدستور الكويتي ينتهج هذا المنهج، لكون الوزراء هم محل القرار الصادر بخصوص الثقة. ولكن لا يحق حرمان الوزراء الأعضاء من حقهم، لأنهم متساوون في المشاركة في جميع قرارات المجلس. وما يمكن ملاحظته بالنسبة للنظام الدستوري الجزائري:

يجب أن يكون ملتزم الرقابة سنويا، أي أثناء مناقشة بيان السياسة العامة، وبالتالي على غرار سحب الثقة في بعض الأنظمة المقارنة، تستعمل العديد من المرات خلال السنة، فإن المشرع الجزائري قيدها مرة واحدة فقط، فتنص المادة 111 من الدستور على أنه: "يجب على الحكومة أن تقدم سنويا إلى المجلس الشعبي الوطني بيانا عن السياسة العامة، تعقب بيان السياسة العامة مناقشة لعمل الحكومة، يمكن أن تختتم هذه المناقشة بلائحة، كما يمكن أن يترتب على هذه المناقشة إيداع ملتزم رقابة يقوم به المجلس الشعبي الوطني طبقا لأحكام المواد 161 و162 أدناه، للوزير الأول أو رئيس الحكومة أن يطلب من المجلس الشعبي الوطني تصويتا بالثقة، في حالة عدم الموافقة على لائحة الثقة يقدم استقالة حكومته".

فيما يخص مظاهر رقابة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية

- فإنها تكمن في تأثير السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية يلاحظ من خلال تدخل السلطة التنفيذية في سير السلطة التشريعية، سواء في مرحلة تشكيله، أو أثناء ممارسة عمله ومهامه. كما يتجلى هذا التدخل بصورة واضحة من خلال:
 - مشاركة السلطة التنفيذية في تشكيلة البرلمان مثل تعيين ثلثي أعضاء مجلس الأمة. - دعوة السلطة التنفيذي لانعقاد البرلمان.
 - حل البرلمان من طرف رئيس الجمهورية وقطع العهدة البرلمانية والدعوة لانتخابات مبكرة.
 - امكانية تدخل الحكومة في ضبط جدول أعمال البرلمان وحق طلب اجراء مداولة ثانية من طرف رئيس الجمهورية على قانون تم التصويت عليه.

المبحث الثالث: السلطة القضائية (القضاء)

السلطة القضائية هي أحد الفروع الثلاثة للدولة، والتي تتولى وفقا للنظام القانوني الحالي، مسؤولية إقامة العدل في المجتمع من خلال تطبيق القواعد القانونية في النزاعات التي تنشأ على وجه التحديد.

ولا تمارس قرارات هذه السلطة التي يمارسها القضاة إلا من قبل الهيئات القضائية التي تتمتع بمستوى أعلى. وهذا يعني أن السلطة القضائية لديها القدرة على فرض قراراتها على كل الهيئات في الدولة.

وفي الوقت نفسه، تتجسد السلطة القضائية من قبل هيئات قضائية، مثل المحاكم بمختلف أنواعها، التي تفصل في كل المنازعات الإدارية وشخصية وتجارية واجتماعية ومدنية ... متمتعة بذلك بالحياد والاستقلالية، ويضمن لها الدستور حماية أعضائها من أي ضغوط.

تعريفها: إذا كانت السلطة التشريعية تتكفل بسن القوانين، والسلطة التنفيذية تتولى تنفيذها فإن السلطة القضائية هي التي تتكفل بتطبيقها، وقد أورد الدستور المعدل في 2020 جهاز القضاء في الفصل الرابع من الباب الثالث، وقد حددت المادة 164 منه وظيفة السلطة القضائية حيث نصت على أنها تحمي المجتمع والحريات وتضمن للجميع ولكل واحد المحافظة على حقوقهم.

ويمكن تعريفها طبقا لذلك بأنها الجهة المكلفة بتطبيق القوانين والفصل في المنازعات والخصومات سواء بين الأشخاص الطبيعيين فيما بينهم أو بينهم وبين الدولة.

المبادئ الأساسية للقضاء : يرتكز القضاء على عدة مبادئ أساسية أهمها :

1/ استقلالية القضاء : يعتبر الركيزة الأساسية للقضاء وبدونه لا تستطيع السلطة القضائية أن تقيم العدل بين الناس أو تقوم بعملها على أحسن وجه، وقد جاء في نص المادة 163 من الدستور بأن القاضي مستقل و يخضع إلا للقانون"، وبالتالي مستقل عن البرلمان والجهاز التنفيذي، فوزير العدل مثلا باعتباره عضوا في الجهاز التنفيذي لا يستطيع أن ينطق بحكم أو أن يملئ على قاض من قضاة الحكم حكما معينا، لكن له حق مراقبة أعمال النيابة، فالقاضي لا يخضع إلا للقانون وهو محمي من جميع أشكال الضغوط والتدخلات والمناورات التي قد تضر بأداء مهمته أو تمس نزاهة حكمه والقاضي ينطق بالأحكام بحرية وموضوعية لا يقيد به في ذلك إلا القانون وضميره.

2/ المساواة: المساواة أمام القانون والمساواة أمام القضاء هي ميزة الدولة الديمقراطية الحقة حيث لا تميز بين المتخاصمين على أساس العرق، الجنس، الجاه المركز ... أي أن القاضي لا ينظر إلى المتخاصمين إلا من حيث أن أحدهما ظالم أو مظلوم أي يتكفل باحترام القوانين والأنظمة تحقيقا للعدالة وهذا ما نصت عليه المادة 165 من دستور المعدل في 2020 بقولها "يقوم القضاء على أساس مبادئ الشرعية و المساواة"، فالكل سواسية أمام القضاء، وهو في متناول الجميع ويجسده احترام القانون.

3/ اللامركزية : تعني به تقريب القضاء من المواطنين وخاصة المتخاصمين منهم ، فنجد على مستوى الدوائر محاكم وعلى مستوى الولايات مجالس قضائية.

4/ التقاضي على درجتين : يعتبر هذا المبدأ من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها القضاء فباستثناء المواد التي تفصل فيها المحكمة بحكم نهائي ، فالمحاكم تعتبر درجة أولى من التقاضي والأحكام الصادرة عنها تكون قابلة للاستئناف أمام المجلس القضائي الذي يعتبر درجة ثانية من درجات التقاضي، وتكون أحكامها قابلة للاستئناف أمام المحكمة العليا استنادا لنص المادة 179 من الدستور.

5/ المجانبة : يقصد بها أن المتقاض ي غير ملزم بدفع مصاريف للقاضي كاجر عن المهمة التي يقوم بها ، فالقاضي موظف تتكفل الدولة بدفع مرتبه، أما ما يدفع من مصاريف الدعوى فهي رسوم رمزية والأكثر من هذا أن الدولة في إطار المساعدة القضائية تتكفل بتعيين محامي في الحالة التي يتعذر فيها على المتقاض ي دفع أتعاب المحامي.

النتظيم القضائي في الجزائر :

1- المحكمة العليا : نصت المادة 179 من الدستور على أن المحكمة العليا هي الهيئة المقومة لأعمال المجالس القضائية والمحاكم " كما أنها تضمن الاجتهاد القضائي في جميع أنحاء البلاد وتسهر على احترام القانون ، إضافة إلى ذلك فإنها تعتبر درجة ثانية من درجات التقاضي وتعد بهذا محكمة قانون وليس محكمة موضوع .

2- مجلس الدولة : يعتبر هذا المجلس جهة قضائية جديدة مستحدثة في تعديل عام 1996 بنص المادة 179 حيث تنص: "يمثل مجلس الدولة الهيئة المقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية ويفهم من ذلك أنه يختص في القضاء الإداري أما القضاء المدني والقضاء الجزائي فمن اختصاص المحكمة العليا.

3- محكمة التنازع : أحدثت هي الأخرى بموجب دستور 1996 في مادته 179 الفقرة الأخيرة " تفصل محكمة التنازع في حالات تنازع الاختصاص بين هيئات القضاء العادي وهيئات القضاء الاداري " .

4- المحكمة العليا للدولة : أنشأها دستور 1996 وهي حاليا بموجب المادة 183 من تعديل 2020 حيث نصت: "تختص المحكمة العليا للدولة بمحاكمة رئيس الجمهورية عن الأفعال التي يمكن وصفها بالخيانة العظمى أثناء عهده. وتختص بالنظر في الجنايات والجناح التي يرتكبها رئيس الحكومة أو الوزير الأول بمناسبة تأديتهما لمهامها.

5- المجلس القضائي : يعتبر المجلس القضائي جهة من الجهات القضائية المحلية حيث يوجد حاليا مجلسا على مستوى كل ولاية ويعتبر درجة أولى من درجات التقاضي بالنسبة لقضايا الجنايات كما يعتبر درجة ثانية من درجات التقاضي يختص في استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم، ويتشكل المجلس القضائي من رئيس ورؤساء غرف ومستشارين ، ونائب عام مساعد ونواب عام مساعد ونواب عامين مساعدين.

6- المحكمة العادية: تعتبر المحكمة الجهة القضائية الأولى التي تعرض عليها جميع النزاعات المدنية والجزائية إلا ما استثني منها بنص (القضايا الإدارية مثلا) ويرأسها رئيس للمحكمة ويزاول فيها نشاط النيابة العامة وكيلا للجمهورية يمكن يساعده أكثر من وكيل مساعد.

7- المحاكم الإدارية: أنشأت المحاكم الإدارية بمقتضى قانون رقم 02/98 المؤرخ في 1998/05/30 لتحل محل الغرف الإدارية التي كانت تابعة للمجالس القضائية وتختص المحاكم الإدارية بالفصل ابتدائيا بحكم قابل للاستئناف أمام مجلس الدولة في جميع القضايا أيا كانت طبيعتها، التي تكون الدولة أو الولاية أو البلدية أو إحدى المؤسسات العمومية ذات الصيغة الإدارية طرفا فيها.

المجلس الأعلى للقضاء: نقول بداية بأن هذا المجلس ليس جهة للحكم وإنما هو هيئة تتكفل بالنظر في سير السلم الوظيفي للقضاة، كالتعيين والترقية والنقل، كما يسهر على احترام القانون الأساس ي للقضاة وعلى رقابة انضباط القضاة تحت رئاسة الرئيس الأول للمحكمة العليا.

وقد أشارت المادة 180 من الدستور بأن المجلس الأعلى للقضاء يرأسه رئيس الجمهورية باعتباره القاضي الأول في البلاد، ويمكن أن يكلف الرئيس الأول للمحكمة العليا.

المحور الثاني: أهم الأنظمة السياسية في القانون المقارن

الوظيفة الأساسية للدولة هي العمل على توزيع السلطة وفقا لما تنص عليه معظم الشرائع حتى يتحقق العدل والمساواة بين المواطنين، فهل الأفضل تركيز هذه السلطات في يد شخص واحد أو من الأحسن توزيعها على أكثر من هيئة. تبين من خلال تجارب الماضي أن تركيز السلطة في يد شخص واحد قد أدى في غالب الأحيان إلى قيام أنظمة إستبدادية. لذلك ناد معظم الفقهاء و على رأسهم الفقيه مونتسكيو بتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات وإدارة العلاقة بينهما وذلك:

1 لمنع الاستبداد وصيانة الحريات العامة من خلال الرقابة المتبادلة ما بين السلطات. 2- لتحقيق مبدأ المشروعية.

1- تقسيم الوظائف بين الهيئات الثلاثة يؤدي إلى تخصص كل واحدة بالمهام الموكلة إليها. إنطلاقا من ذلك يمكن تصنيف الأنظمة السياسية كالآتي:

- النظام البرلماني: وهو يأخذ بمبدأ الفصل ما بين السلطات مع تعاونها
- النظام الرئاسي : وهو يأخذ بمبدأ الفصل التام ما بين السلطات.
- النظام شبه الرئاسي: هو نظام يمزج بين النظام البرلماني و النظام الرئاسي.

المبحث الأول: النظام البرلماني

يقوم النظام البرلماني على مبدأ الفصل النسبي بين السلطات مع التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وقد كان هذا النظام وليد ظروف تاريخية وسوابق عرفية نشأت وتطوّرت في بريطانيا.

تعريف النظام البرلماني: إن النظام البرلماني نشأ في إنجلترا بعد تطور طويل وهو من صور النظام النيابي ثم انتقل إلى العديد من الدول وخاصة منها المستعمرات القديمة الانجليزية، وإذا قلنا النظام البرلماني فهذا لا يعني أن كل نظام يوجد فيه برلماني هو كذلك فالنظام الرئاسي والشبه الرئاسي فيها برلمان ويكون أحيانا أقوى من السلطة التنفيذية لهذا فالمعيار المميز لهذا النظام عن غيره هو سلطة تنفيذية مقسمة إلى قسمين إحداهما الوزارة أو الحكومة التي يحق لها حل البرلمان الذي يستطيع بدوره سحب الثقة منها و ثانيها رئيس دولة ليس مسؤولا سياسيا⁽¹⁾.

المطلب الأول : أركان النظام البرلماني:

يرتكز النظام البرلماني على :

أولا: ثنائية السلطة التنفيذية: تتكوّن السلطة التنفيذية من طرفين الرئيس والحكومة.

2- رئيس الدولة:

قد يكون رئيس الدولة ملكا يتلقى السلطة عن طريق الوراثة أو رئيسا منتخبا من الشعب أو من البرلمان، والرئيس غير مسؤول سياسيا لكنه مسؤول جنائيا بخلاف ما إذا كان ملكا فهو غير مسؤول لا سياسيا ولا جنائيا وسبب عدم تحميل رئيس الدولة المسؤولية السياسية لأنه كقاعدة عامة لا يتمتع بسلطة تنفيذية حقيقية، فدوره في ممارسة السلطة لا يتعدى مجرد توجيه النصح والإرشاد إلى سلطات الدولة وأن الصلاحيات المحددة له دستوريا لا يباشرها إلا من خلال الوزراء المعيّنين، وإذا كان لهم إختصاص ممنوح لرئيس

الدولة هو تعيين رئيس الوزراء فإنه مقيد في ذلك بنتيجة الانتخابات ومهما كان الدور الممنوح للرئيس إلا أنه يبقى الحكم الأعلى بين سلطات الدولة⁽¹⁾.

0- الوزارة (الحكومة): وهي تتشكل من رئيس الحكومة الذي يعين من بين الأغلبية في البرلمان و يقوم باختيار أعضاء حكومته وتمارس الحكومة مهام السلطة التنفيذية في النظام البرلماني فهي صاحبة السلطة الفعلية ولذا فإنها تتحمل المسؤولية أمام البرلمان سواء كانت مسؤولية فردية أم نظامية و تتخذ القرارات في مجلس الوزراء بأغلبية الأصوات.

ثانياً: عناصر التعاون والرقابة المتبادلة : تظهر تعاون

السلطتين في ما يلي :

أعمال تقوم بها السلطة التنفيذية لتتعاون مع السلطة التشريعية وإجراء الرقابة اتجاهها :

1- تقوم السلطة التنفيذية بالأعمال الخاصة بتكوين البرلمان مثل الإعداد والإشراف على عملية الانتخاب. 2- استدعاء الهيئة التشريعية لإنعقاد وإنهاء دورته.

3- لها حق إقتراح القوانين والإعتراض عليها وإصدارها. 4- كما يسمح

بالجمع بين عضوية البرلمان والوزارة.

5- وأخطر عمل تقوم به هو حقها في حل البرلمان .

الأعمال التي تقوم بها السلطة التشريعية للتعاون مع السلطة التنفيذية وإجراء الرقابة عليها:

1 توجيه السؤال بحق النواب في طلب استفسار من أحد الوزراء بخصوص مسألة معينة و السؤال يبقى مجرد علاقة بين النائب و الوزير.

2- حق الاستجواب هو محاسبة الوزراء (الحكومة) أو أحد أعضائها على تصرف معين و هو يتضمن إتهاماً أو نقداً للسلطة التنفيذية، و يشترك في النقاش أعضاء البرلمان ويمكن أن ينتهي بسحب الثقة.

3 هو المسؤولية الوزارية و يجوز للبرلمان أن يسحب ثقته من الوزير فتكون مسؤولية فردية أو من الوزارة ككل فتكون مسؤولية تضامنية و بالتالي على الحكومة تقديم إستقالتها.

4- حق إجراء تحقيق إما عن طريق لجنة برلمانية أو إنشاء لجنة تحقيق مؤقتة.

5- تولي رئيس الدولة منصبه عن طريق البرلمان فبعض الدساتير تحوّل البرلمان إنتخاب رئيس الدولة.

6 الإتهام الجنائي و المحاكمة: بعض الدساتير تعطي البرلمان حق توجيه الإتهام الجنائي للرئيس أو لأحد الوزراء بسبب قيامهم بجرائم أثناء تأدية لمهامهم، كما تقرر إشتراك بعض النواب في عضوية الهيئة الخاصة بمحاكمة هؤلاء.

- النظام البرلماني نظام نموذجي للمملكة المتحدة

أولاً : مميزات النظام الدستوري البريطاني:

2- دستور غير مدوّن: رغم أن القواعد الدستورية البريطانية نشأت عن طريق العرف إلا أن هذا الدستور يتضمن بعض الوثائق المكتوبة أهمها.

أ- وثيقة العهد الأعظم الصادرة في 1211 : ملكية مقيدة

وتحتوي على 63 مادة تضمنت أحكاما تصون حقوق الكنيسة وطبقة الأشراف والنبلاء في مواجهة سلطات الملك وحققت ضمانات حول فرض الضرائب وكفالة حرية القضاء والكثير من الحريات الفردية والملاحظة الهامة أن الوثيقة جاءت عقب ثورة طبقة النبلاء والكنيسة ولهذا لم تكن موجهة لعامة الشعب.

ب- وثيقتا الحقوق الصادرتين 1682 و 1689 ثنائية البرلمان

تضمنتا مبادئ دعمت إختصاصات البرلمان في مواجهة سلطة الملك حين قيّد حق الملك في فرض الضرائب ومست نفقات القصر الملكي و أصبح البرلمان يتولّى الرقابة المالية من خلال ميزانية الدولة السنوية فكذاك تعيد حق الملك في فرض الضرائب و مست نفقات القصر الملكي و أصبح البرلمان يتولّى الرقابة المالية من خلال ميزانية الدولة السنوية فكذاك تعيد حق الملك في إصدار اللوائح العامة حين أصبح نطاق اللأئحة خاص بتنفيذ القانون دون تعديله و حرم على الملك تجنيد المواطنين إجباريا في وقت السلم.

- ملكية تملك ولا تحكم:

نظام الحكم الملكي يتم إعتلاء العرش بالتوارث سواء بين الذكور أو الإناث و الملك غير مسؤول لا جنائيا و لا سياسيا تطبيقا لقاعدة أن الملك لا يمكن أن يقوم بعمل ضار (لا يخطئ).

نظريا يتمتع الملك بصلاحيات واسعة في المجال التشريعي والتنفيذي كحق المصادقة على القوانين أو رفضها وكذلك تعيين رئيس الوزراء، لكنه مقيد بقواعد اللعبة البرلمانية التي تقضي بتعيين زعيم الأغلبية، و له أيضا اختصاص تعيين كبار الموظفين و منح الألقاب و الأوسمة مثل لقب اللورد و دعوة البرلمان إلى الإنعقاد أو حله و له حق العفو كما أم كل هذه الاختصاصات يملكها الملك نظريا فقط فالتى يتولاها عمليا هي الوزارة.

وهناك أسباب تاريخية عملت على إبعاد التاج عن الممارسة الحقيقية للسلطة و تركها للوزارة و هذا منذ

1719.

- الثانية الحزبية : (بعد تقرير مبدأ الإقتراع العام وإصلاح النظام الانتخابي)

هناك حزبان كبيران يتداولان السلطة في بريطانيا هو حزب المحافظين و حزب العمال، بالإضافة إلى أحزاب صغيرة ليس لها تأثير على الحياة السياسية، والحزب الذي يحوز على أغلبية أصوات الناخبين يمارس السلطة التنفيذية والتشريعية وهذا ما يقرره النظام من قيام التعاون بين السلطتين.

المبحث الثاني: النظام الرئاسي

يقصد بالنظام الرئاسي من الناحية النظرية أنه النظام الذي يقوم على أساس الاستقلال والفصل الكبير بين السلطات مع التوازن **والمساواة فيما** بينها، وعدم إمكانية تأثير إحداهما على الآخر الشيء الذي يؤدي إلى وجود توازن بينهما بحكم الاستقلالية و**تعود النشأة** التاريخية إلى هذه الهيئة إلى دستور الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1789.

- أركان النظام الرئاسي

يقوم النظام الرئاسي على ركنين أساسيين

أولاً: أحادية السلطة التنفيذية:

رئيس الدولة منتخب من قبل الشعب وهو الذي يمارس السلطة التنفيذية بصفة فعلية و تتمثل مظاهر هذه السلطة في الآتي :

أ- إن الرئيس يجمع ما بين منصب رئيس الدولة ورئيس الحكومة في نفس الوقت، ومعنى ذلك عدم وجود مجلس وزراء بالمعنى القانوني أي المجلس المتضامن الذي يتداول في قضايا السلطة التنفيذية و يتخذ القرارات بالأغلبية، ففي النظام الرئاسي يجمع رئيس الدولة مع الوزراء هو من قبل التشاور والمداولة فقط، فالقرار النهائي يتخذه الرئيس بمفرده.

ب- انفراد الرئيس بتعيين الوزراء وعزلهم، وكذلك تحقق المسؤولية الوزارية الفردية لكل وزير على حدة.

ت- **خضوع** الوزراء لسياسة الرئيس فهذا الأخير هو الذي يتولى تحديد السياسة العامة للدولة و الحكومة و مهمة الوزراء هي تطبيق هذه السياسة.

ثانياً: الفصل التام بين السلطات:

من الناحية النظرية يقوم النظام الرئاسي على مبدأ توازن واستقلال الهيئات عن بعضها البعض دون وجود علاقة تعاون بين السلطتين :

أ- مظاهر استقلال السلطة التنفيذية :

تستقل السلطة التنفيذية في أداء مهامها إستقلال شبه مطلق، فالرئيس يمارس الوظيفة التنفيذية و يقرر على قدم المساواة مع البرلمان فهو يستمد سلطته المباشرة من الشعب و كذلك ينفرد بتعيين الوزراء، وإقالتهم و تقرير مسؤوليتهم أمامه فلا يكون لهؤلاء الوزراء أية علاقة مباشرة مع البرلمان. فلا يحق لهم الجمع منصب وزير و نائب في البرلمان و لا يحق لهذا الأخير مساءلة أو إستجواب أو محاسبة الوزراء أو سحب الثقة منهم.

ب- مظاهر استقلال السلطة التشريعية :

تستقل السلطة التشريعية في أداء وظيفتها دون إشراك السلطة التنفيذية معها، فلا يحق لرئيس الدولة دعوة البرلمان إلى الإنعقاد أو تأجيل إجتماعه أو إنهائه، كما لا يحق له حل البرلمان و لا التقدم بإقتراح مشاريع القوانين و لا يحق للوزراء حضور إجتماع البرلمان بصفتهم الوزارية.

لكن من الناحية العملية فإن الكفة تميل لرئيس الدولة لإنتخابه من قبل الشعب و بتركيز السلطة التنفيذية بيده.

و كذلك من ناحية الفصل بين السلطتين هناك بعض الإستثناءات فلرئيس الدولة حق الإعتراض التوقيفي على مشاريع القوانين التي وافق عليها البرلمان تعيين بعض كبار موظفي الدولة.

ومن خلال ما سبق يتضح أن النظام الرئاسي يعمل على إقامة الفصل شبه المطلق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ بهدف تحقيق المساواة الكاملة بين هاتين السلطتين واستقلال كل سلطة عن الأخرى استقلالاً كاملاً، بحيث لا يجوز لإحدى السلطتين التدخل في عمل السلطة الأخرى.

ومع ذلك يقرر الفقه أن هذا الفصل الجامد بين السلطات، غير متحقق عملياً؛ إذ إن الدساتير التي أخذت بهذا النظام لطفت من حدته من خلال تقريرها للعديد من الاستثناءات خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية؛ باعتباره النموذج العملي للنظام الرئاسي.

المبحث الثالث: النظام شبه الرئاسي

ويقصد بهذا النظام، النظام الذي يجمع بين خصائص النظام البرلماني والرئاسي في نفس الوقت فهو يقوي مركز رئيس الدولة الذي ينتخب من قبل الشعب ويوسع صلاحياته ورغم ذلك لا يحمله المسؤولية السياسية، و كذلك فإن هذا النظام يمنع الجمع بين عضوية البرلمان و الوزارة. هذا النظام السياسي يكون فيه رئيس الجمهورية و رئيس الوزراء شريكان في تسيير السلطة السياسية، و توزيع هذه السلطات بين رئيس الجمهورية

ورئيس الوزراء يختلف عنه من بلد إلى آخر، و يختلف هذا النظام عن النظام البرلماني كون رئيس الجمهورية يتم اختياره من قبل الشعب، و يختلف عن النظام الرئاسي في كون رئيس الوزراء مسؤول أمام البرلمان و محاسبته و عزله إذا أراد، و الأنظمة شبه الرئاسية تقوم على دستور يشمل قواعد يتميز بها عن النظام البرلماني وقواعده سائدة في المجتمع.

ومثال ذلك هو النظام السياسي الفرنسي في ظل دستور 1958 أو ما يسمّى بالجمهورية الخامسة.

- النظام السياسي الفرنسي 1958

عرف هذا النظام تحت اسم الجمهورية الخامسة و يقتصر فيه على دراسة السلطتين التشريعية و التنفيذية و العلاقة بينهما.

2/ السلطة التنفيذية⁽²⁾:

تتكوّن من رئيس الجمهورية و الحكومة (الوزارة):

أ- رئيس الجمهورية:

قبل تعديل دستور 1958 في 1962 كان الرئيس ينتخب من قبل أعضاء البرلمان و أعضاء المجالس المحلية، و بعد 1962 أصبح ينتخب من قبل الشعب مباشرة لمدة 7 سنوات و عدّل في السنة الماضية و أصبح لمدة 5 سنوات.

ب- الحكومة :

- تتولّى رسم و توجيه سياسة الأمة.

- تقترح القوانين و تحدد جدول أعمال البرلمان. - لها حق

الطلب من الرئيس لإجراء إستفتاء.

- لها حق إصدار مراسيم تشريعية بتفويض من البرلمان.

- يتولّى رئيس الحكومة السلطة التنظيمية أي يصدر مراسيم تنظيمية مستقلة لها قوة القوانين التي يصدرها البرلمان. - كما يصدر مراسيم تنفيذية.

2/السلطة التشريعية :

يتكوّن البرلمان الفرنسي من غرفتين هما الجمعية الوطنية و مجلس الشيوخ.

أ- الجمعية الوطنية : تنتخب الجمعية الوطنية بالإقتراع العام المباشر لمدة 5 سنوات ، و تجرى عملية الإقتراع في دورتين ولكي يفوز المرشح لابد أن يحصل على الأغلبية المطلقة، و في الدورة الثانية يكفي بالأغلبية النسبية و هناك مرشح للنيابة العامة و مستخلف له و يبلغ عدد أعضاء الجمعية الوطنية 487 عضو.

ب- مجلس الشيوخ : يتكوّن من 283 عضو ينتخبون لمدة 9 سنوات يجدد ثلث أعضاء هذا المجلس كل 3

سنوات و يتم إنتخابهم بطريقة غير مباشرة في الهيئة التي تنتخبهم تتكوّن من أعضاء الجمعية الوطنية و أعضاء المجالس المحلية.

- اختصاصات البرلمان:-

2/ في المجال التشريعي : نظم دستور 1958 الإختصاص التشريعي بين البرلمان والحكومة والملاحظ أن المادة 12 من الدستور قد حددت على سبيل الحصر المجالات التي يشرّع فيها البرلمان و كل ما يدخل ضمن منطوق المادة 12 من الدستور فإن الدستور فإن التشريع فيه يعود للحكومة عن طريق المراسيم التنظيمية المستقلة.

إقتراح القوانين على البرلمان إمّا أن يكون من الحكومة و يسمّى مشروع قانون بعد دراسته على مستوى مجلس الوزراء أو يكون بمبادرة من مجموعة من النواب و يسمّى بإقتراح قانون. وقد ميز دستور 1958 بين نوعين من القوانين التي يقرّها البرلمان:

- القوانين النظامية: (الأساسية): وهي تتعلق بتحديد المؤسسات وتنظيم سير أعمال السلطات العامة ويتطلب إعداد هذه القوانين إجراءات خاصة كضرورة مرور 15 يوما من تاريخ إيداع المشروع قبل البدء في مناقشته وإجبارية إحالة هذه القوانين على المجلس الدستوري قبل إصدارها.

- القوانين العادية: وهي القوانين التي لا يشترط في سنّها إجراءات خاصة مثلما هو الشأن في القوانين النظامية أو الأساسية.

0/ في المجال المالي (1): يتولّى البرلمان إصدار القوانين المتعلقة بالمسائل لكن سلطاته في هذا الشأن مقيدة فهو لا يستطيع تخفيض الواردات العامة أو حق إقتراح نفقات جديدة والمجلس ملزم بالتصويت على الميزانية في خلال مدة معينة 70 يوما و إذا مرّت هذه المدة دون تصويت، حق للحكومة إصدار الميزانية بموجب مرسوم.

1/ حول تعديل الدستور:

يعود حق المبادرة بإقتراح تعديل الدستور إمّا إلى رئيس الجمهورية بناء على إقتراح رئيس الوزراء و إمّا إلى أعضاء البرلمان و بعد موافقة البرلمان على التعديل يعرض للإستفتاء الشعبي.

و قد يستغني الرئيس عن إجراء الإستفتاء إذا عرض التعديل على البرلمان في تشكيل مؤتمر مشترك و تم إقرار مشروع التعديل بنسبة 3/5 من أصوات المؤتمرين.

2/ إختصاص الرقابة السياسية على الحكومة:

و تتم هذه الرقابة من خلال توجيه الأسئلة والاستجواب وسحب الثقة. - العلاقة بين البرلمان والحكومة:

أ- تبادل المعلومات : لكي يتم التعاون بين السلطتين يستوجب الأمر على كل منهما تزويد الطرف الثاني بالمعلومات من خلال البيانات التي يدلي بها أمامه.

ب- الأسئلة النيابية: سواء كانت مكتوبة أو شفوية، فالأسئلة الكتابية توجه إلى الوزير المعني ليجب عنها كتابة خلال شهر وتشر الإجابة في الجريدة الرسمية للبرلمان أما الأسئلة الشفهية فهي عبارة عن حوار بين السلطة التشريعية والتنفيذية و تخصص لها جلسة أسبوعية وهناك تفرقة بين أسئلة شفوية بسيطة دون مناقشة وأسئلة شفوية مع المناقشة.

ج- طرق الرقابة وإثارة المسؤولية الحكومية : مراقبة الحكومة معناه محاسبتها عن الأعمال التي قامت بها وعن السياسة التي إتّزمت بها وللبرلمان الحق في معاقبة الحكومة عن طريق حجب الثقة.

وتتأثر مسؤولية الحكومة إمّا عن طريق مسألة الثقة أو إقتراح التأييد.

- مسألة الثقة بالحكومة: و فيه يطلب رئيس الوزراء من الجمعية تجديد الثقة من خلال طلب التصويت على برنامج الحكومة أو بيان السياسة العامة أو على مشروع قانون.

وإذا لم تنل الحكومة الأغلبية وجب عليها تقديم إستقالتها إلى رئيس الجمهورية.

- إقتراح التأييد أو اللوم: يعود للجمعية الوطنية حق المبادرة في توجيه التأييد أو اللوم إلى الحكومة و لا يكون هذا الإقتراح مقبولاً إلا إذا وقَّعه عُشر 1/10 من أعضاء الجمعية الوطنية و لا يتم التصويت عليه إلا بعد إنقضاء 48 ساعة من إيداعه.

و في حالة حصوله على الأغلبية يتعيّن على الحكومة تقديم إستقالتها و يترتب على سحب الثقة من الحكومة حل البرلمان وإجراء إنتخابات تشريعية جديدة.

بالإضافة إلى السلطين السابقتين، نص الدستور الفرنسي 1958 على بعض الهيئات مثل: المجلس الدستوري، المحكمة العليا، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.